احتجاج اللجنة التنفيذية العربية على بيع أراضي قضاء الناصرة للصهيونيين وموقف الحكومة من حقوق المزارعين العرب فيها*
1924/8/25

فخامة المندوب السامي،

تلقى عرب فلسطين على اختلاف مللهم وطبقاتهم خبر بيع بعض من آل سرسق للصهيونيين أراضي قرى العفولة وخنيفس وجباتا وشطه وسولم التابعة لقضاء الناصرة بالاستفظاع والدهشة، ليس لأن البائع والمشتري تساويا في التهجم عليها، بل لأن هناك فرقة ثالثة لها حقوق أساسية في تلك الأراضي لم يؤبه لها ونفوس ساذجة سيقضى بهذا البيع عليها بدون رحمة ولا شفقة .

إذا نظرنا إلى هذه القضية من جميع وجوهها القانونية والاجتماعية والسياسية لوجدنا أن الحكومة يتحتم عليها أن تقف في وجه هذه البيوع التي أقل ما يقال فيها إنها اختلاس للحقوق التي ربما انقرضت من جرائها، بعد أن تشوش الحالة وتخلق جواً عكراً في زمن تحتاج البلاد فيه إلى العمل بسكون للأسباب التالية :

1– إن هذه القرى بمساكنها كانت ولا تزال تحت تصرف سكانها الحاليين أجيالا عديدة.

2– إن قانون الأراضي المعمول به اليوم يصرح بأن المتصرفين بالأراضي زمناً طويلا تعطى لهم سندات طابو بحق القرار ولا تنزع ملكية الأرض من أيديهم .

3– إن الحالات غير المرضية والمؤثرات المتعددة التي علمتها الحكومة والتي حملت كثيراً من أصحاب الأملاك على تسليم أراضيهم بسهولة إلى السلطان عبد الحميد لقاء ما كانوا يؤدونه إليه من خمس المحصول هي نفسها التي دفعت أصحاب هذه القرى لتسجيل أراضيهم على بعض آل سرسق راجين أنها ستبقى في تصرفهم مقابل ما يسلمون لهم من خمس

---

*المصدر: "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 – 1939)" سلسلة الوثائق العامة –1، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 84 – 86.

المحصول. وقد درست الحكومة هذه الحالات وحكمت بعدها بتسليم كثير من تلك الأراضي إلى أصحابها الأصليين وزراعها الحاليين بموجب اتفاق عقدته معهم، كما حصل في أراضي بيسان والفارعة. فإذا كانت الحكومة أصدرت هذا الحكم على نفسها حفظاً لحقوق المزارعين الذين هم أصحاب الأراضي التي يدعى ملكيتها بعض الغرباء بسبب نفوذهم في الأزمان الخالية، أزمان الاستبداد الحميدي، فيجب أن نقف الآن أمام هذه البيوع المماثلة لتلك في جميع وجوهها .

4– إن هذه البيوع سوف تؤول إلى إخراج مئات من العائلات الآمنة من أراضيها في زمن لا يمكنهم من الاسترزاق في غيرها. ولو خرج هؤلاء هائمين على وجوههم من أراضيهم فقد يحصل في البلاد من جراء ذلك تشويش يعود على عموم السكان والحكومة معاً بأضرار فاحشة .

5– إن الغاية الأساسية التي تقوم من أجلها الحكومات وهي حفظ النظام وصيانة حقوق السكان من الحيتان الإنسانية وإجراء العدالة بين الجميع تختل من مثل هذه المعاملة التي تقضي على حقوق مئات من البسطاء بالضياع وعلى حياتهم بالتعاسة وعلى من حولهم بالتشويش .

لهذا فقد قررت اللجنة التنفيذية في جلستها المنعقدة في 25 آب سنة 1924 أن تلفت أنظاركم إلى هذه الحادثة وتطلب باسم الأمة التي تمثلها توقيف هذه المبايعة ودرس هذه القضية درساً مدققاً وصيانة حقوق سكان تلك القرى ومزارعيها من جميع وجوهها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx